

Distr.: General
19 September 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وهو يعرض آخر مستجدات عملية السلام منذ صدور تقريره المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/140). كما يتضمن وصفاً لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التي تنتهي ولايتها الحالية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

ثانياً - الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها والتعاون مع الطرفين

٢ - ظلت الحالة العسكرية في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها مستقرة على العموم، وإن شأها التوتر بسبب استمرار القيود الشديدة التي ما زالت تعوق حرية تنقل البعثة وتؤثر سلباً في قدرتها على رصد عدة أجزاء من المنطقة.

٣ - ومنذ صدور تقريره المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/140)، ما فتئ جنود من القوات المسلحة الإثيوبية يقومون بتدريبات وبصيانة مرافق الدفاع في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، شملت تناوب القوات وتعديل موقع القوات المسلحة الإثيوبية في القطاعين الغربي والأوسط. وتواصلت أيضاً بعض عمليات نقل المعدات العسكرية وتغييرها. وأجريت بعض هذه التعديلات عقب ما تناقلته الأنباء من انشقاق عميد من القوات المسلحة الإثيوبية كان يعمل بالمنطقة. غير أنه لم يطرأ تغيير يذكر على قوام القوات قرب حدودها الجنوبية.

٤ - وعلى الجانب الإريتري، أفادت البعثة بأن قوات الدفاع الإريتريه قامت بأنشطة اعتيادية للتدريب والصيانة خارج المنطقة الأمنية المؤقتة، ولم تحدث زيادة كبيرة في نشر أفراد قوات الدفاع الإريتريه داخل تلك المنطقة والمناطق المتاخمة لها. غير أن البعثة لاحظت أن حوالي ٦٥٠ فرداً آخر من أفراد الميليشيات، ومعظمهم مسلحون، دخلوا المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الغربي بدعوى مواولة أنشطة زراعية.



حرية التنقل

٥ - ما زالت السلطات الإريتيرية تفرض قيودا على البعثة، بما فيها القيود على حرية التنقل في العديد من المناطق داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، في القطاعين الغربي والأوسط، والحظر المضروب على رحلات الطائرات المروحية، مما يبعث على القلق الشديد. وكما ذكر سابقا، ما زالت هذه القيود تشل قدرة البعثة على الرصد الفعال للمنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها على الجانب الإريتيري.

٦ - كما أن الحظر المضروب على رحلات الطائرات المروحية ورفض السلطات الإريتيرية المتكرر لطلبات البعثة بخصوص الإجلاء الطبي باستخدام تلك الطائرات ما زالا من دواعي القلق الشديد للبعثة والبلدان المساهمة بقوات. وقد اتخذت البعثة مجموعة من التدابير لمعالجة هذه المشاكل، مثل تحسين مستوى مستشفياتها من الدرجة الأولى لتصبح مرافق من الدرجة الأولى الممتازة في بارينتو وأديغرات، التي أصبحت الآن مجهزة بمعدات الجراحة. ويجري حاليا تنقيح خطة دعم طبية، بما في ذلك النظر في إمكانية إنشاء مرفق من الدرجة الثانية في أكسوم. ومن المقرر اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة التنفيذية الهامة بحلول شهر أيلول/سبتمبر.

لجنة التنسيق العسكرية

٧ - عقدت لجنة التنسيق العسكرية اجتماعها السابع والثلاثين في نيروبي، في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأعرب الوفد الإثيوبي في الاجتماع عن قلقه إزاء التخفيض الحاد لقوام البعثة، الذي يحد أيضا، إلى جانب القيود التي تفرضها إريتريا، من قدرة البعثة على أداء المهام الموكلة إليها. وأعرب الوفد الإريتيري عن أسفه لعدم إحراز تقدم في ترسيم الحدود وذهب إلى أن تخفيض قوام البعثة لن يحل المأزق الحالي. وأعاد الوفدان التأكيد على التزام حكومتيهما بعملية السلام.

٨ - وعقب إعراب إريتريا عن القلق إزاء القيود التي تعرقل عقد اجتماعات للجنة التنسيق العسكرية مستقبلا في نيروبي، لم يتفق الطرفان مع ذلك على عقدها في جسر ميريب على الحدود بين البلدين (الاقتراح الإريتيري) أو في عاصمتي البلدين (الاقتراح الإثيوبي). لكنهما اتفقا عوضا عن ذلك على الاجتماع في بلد ثالث بالمنطقة لم يحدد بعد، وطلبا إلى البعثة تيسير الاجتماع.

ثالثاً - حالة البعثة والمسائل ذات الصلة

٩ - ما زالت القيود التي فرضتها إريتريا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ على دخول أفراد البعثة للبلد ومغادرتهم له قائمة. ولم تستجب السلطات الإريترية لجهود كل من البعثة والأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل إلغاء تلك القيود. وما زال طرد موظفين من جنسيات معينة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ يؤثر تأثيراً سلبياً للغاية على عمليات البعثة على العموم. لذلك أدعو الحكومة الإريترية إلى التراجع عن قرارها في هذا الصدد.

١٠ - ومنذ مطلع أيار/مايو ٢٠٠٦، احتجزت السلطات الإريترية دفعة واحدة عدداً يصل إلى ٢٩ موظفاً من موظفي البعثة المعيّنين محلياً، متذرعة في الغالب بأن على الموظفين تأدية واجب "الخدمة الوطنية". وكان أربعة منهم ما زالوا محتجزين عند إعداد هذا التقرير رغم الاحتجاجات الشديدة للبعثة. وتؤثر عمليات الاحتجاز هذه في عمليات البعثة بسبب التخفيضات الدورية في عدد الموظفين المحليين الأساسيين، كما أن لها أثراً سلبياً على معنويات الموظفين. والسلطات الإريترية مصرة حتى الآن على أن توافيها البعثة ببيانات شخصية عن جميع موظفيها المحليين والأشخاص الذين تنوي تعيينهم. وما زال القلق يساورني إزاء عمليات الاحتجاز هذه التي تتنافى وأحكام اتفاق مركز القوات النموذجي وميثاق الأمم المتحدة، وتضعف عمليات البعثة.

١١ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، اعتقلت السلطات الإريترية واحتجزت أحد متطوعي الأمم المتحدة بدعوى أنه متورط في تهريب رعايا إريترين إلى خارج البلد. ولم تحصل البعثة بعد على إيضاح شاف بهذا الشأن ولم يسمح لها أيضاً بالاتصال بالموظف المحتجز رغم الاحتجاجات والطلبات المتكررة بإطلاق سراحه فوراً. والبعثة، وإن كانت تنوي إجراء تحقيق واف بشأن ادعاءات إريتريا، ترى أن من المستحيل تحقيق ذلك بدون الاتصال بالموظف. كما أخطرت السلطات الإريترية البعثة في ٥ أيلول/سبتمبر بقرارها اعتبار خمسة ضباط أمن تابعين للأمم المتحدة، منهم أربعة ضباط من البعثة، "أشخاصاً غير مرغوب فيهم بسبب قيامهم بأنشطة تتعارض مع واجبهم". وقد احتجت البعثة بشدة على هذه الادعاءات غير المستندة إلى أدلة وطلبت إلى الحكومة الإريترية إلغاء قرارها، الذي لا يتنافى والالتزامات الدولية للحكومة الإريترية فحسب، بل يؤثر سلبياً كذلك على أنشطة البعثة.

١٢ - وما زالت الحكومة الإثيوبية بدورها تخضع بعض إمدادات البعثة لنظم جمركية. وتشترط هذه النظم على البعثة موافاة السلطات الإثيوبية ببيان البنود التي يتوخى شحنها إلى البلد. وبما أن البعثة تنقل السلع داخل المنطقة الخاضعة لمسؤوليتها حسب "الحيز المتاح"،

فمن الصعب تقديم قائمة مسبقة. لذلك أناشد حكومة إثيوبيا أن تبدي بعض المرونة بهذا الشأن.

١٣ - ويؤسفني أيضا أن أفيد بعدم إحراز تقدم بشأن مسألة فتح خط جوي مباشر بين أسمرة وأديس أبابا. وبالتالي أناشد حكومة إريتريا من جديد أن تعالج هذه المسألة الهامة على وجه الاستعجال.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٨١ (٢٠٠٦)

١٤ - عملا بالقرار ١٦٨١ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، أعيد تشكيل العنصر العسكري للبعثة، على أساس القوام الجديد البالغ ٢٣٠٠ جندي، بمن فيهم ٢٣٠ مراقبا عسكريا. وأدخلت البعثة أيضا تعديلات على عمليات نشر قواتها، لكفالة احتفاظ البعثة بما يكفي من القدرات لأداء ولايتها.

١٥ - وبحلول نهاية آب/أغسطس، أكملت البعثة خططها لإعادة التشكيل، التي خفض بموجبها قوام الكتيبة الهندية من ٢١٧ فردا إلى ٨٥٠ فردا، والكتيبة الأردنية من ٨٩١ إلى ٧٥٠ فردا. وتم تخفيض سرية الإدارة والحراسة الكينية من ٢٠٠ فرد إلى ٧٤ فردا، في حين تقلص عدد ضباط الأركان من ٨٥ إلى ٦٠ ضابطا. وأعيد أفراد الوحدة الهندسية البنغالية البالغ عددهم ١٦٨ فردا إلى بلدهم، في حين خفض قوام وحدة إزالة الألغام الكينية من ١١٥ فردا إلى ١٠٠ فرد.

١٦ - ونتيجة لإعادة أفراد السرية الاحتياطية للقوة إلى بلدانهم، أنشأت الكتيبتان كلتاها قوات احتياطية خاصة بهما. كما احتفظت القوة بما يكفي من القدرات في مجالي البناء والهندسة رغم ما طرأ عليها من تخفيض طفيف. وما زال ملاك مستشفى الدرجة الثانية وعنصر الشرطة العسكرية على ما هو عليه. وإضافة إلى ذلك، تم تناوب الأفراد تدريجيا لتفادي أية ثغرات أو نقص في القوات في أي من المواقع ونقاط التفتيش في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة.

١٧ - وبخصوص العنصر المدني للبعثة، تواصل البعثة استعراض الأثر المترتب على تخفيض حجم القوة في عملياتها اليومية، التي تأثرت تأثرا شديدا بالفعل بالقرار الذي اتخذته إريتريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بطرد موظفين من جنسيات معينة.

١٨ - وحتى يتسنى للبعثة تأدية ولايتها، أبقيت على نفس العدد من المواقع ومواقع فريق المراقبين العسكريين، وهي تقوم في المتوسط بنفس العدد من الدوريات في حدود الموارد المتاحة والقيود المفروضة. غير أن ذلك يعني أن القدرات التنفيذية للبعثة مستخدمة فوق

طاققتها، مما يلقي بعبء إضافي كبير على عاتق المراقبين العسكريين وكذلك الوحدات، باعتبار أن عددا أقل من الأفراد يؤدون نفس المهام. وفي بعض المناطق، أصبحت المهام التي كانت تؤديها سرية بأكملها من مسؤولية وحدة بحجم فصيلة.

١٩ - وتؤدي هذه الحالة إلى المزيد من إضعاف قدرة البعثة المحدودة أصلا على الرصد، ومن شأنها، إذا تدهورت الأوضاع بشدة، أن تعرض السلامة الإقليمية للمنطقة الأمنية المؤقتة للخطر. كما أن تقديم الدعم خلال عملية ترسيم الحدود الممكن إجراؤها سيلقي عبئا آخر على عاتق القوات. وترد في المرفق الأول من هذا التقرير المساهمات العسكرية حتى ٢٤ آب/أغسطس.

خامسا - لجنة الحدود

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الحدود اجتماعين مع الطرفين في لندن في ١٠ آذار/مارس و ١٧ أيار/مايو. وتعذر عقد اجتماع للمتابعة كان من المقرر إجراؤه في ١٦ حزيران/يونيه في لاهاي، عقب رفض إريتريا الحضور. وعوضا عن ذلك، أجرت لجنة الحدود مشاورات مع وفد من البعثة وممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام. وتعذر عقد اجتماع آخر كان من المقرر إجراؤه في ٢٤ آب/أغسطس بسبب رفض إريتريا الدعوة إلى حضوره، في حين لم ترد إثيوبيا على الدعوة. ويرد تقرير أعده رئيس لجنة الحدود يتضمن سردا تفصيليا لأنشطة اللجنة في المرفق الثاني من هذا التقرير.

سادسا - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢١ - لا تزال الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة تشكل تهديدا في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. فالسكان المحليون في هذه المناطق ما برحوا يواجهون صعوبات في القيام بأنشطتهم اليومية بسبب وجود ذخيرة غير منفجرة. وقد تلقت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تقريرين عن حادثين يتعلقان بالألغام في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وكلاهما وقعا في القطاع الأوسط. وفي هذين الحادثين، قُتل صبي وأصيب آخر.

٢٢ - ومنذ تقرير الأخير، قامت وحدات إزالة الألغام التابعة للبعثة، بالتعاون مع مقاليد خاص لإزالة الألغام، بتنظيف منطقة مساحتها ٥٩٣.٠٠٠ متر مربع ومسافة طولها ٥٤٠ كيلومترا من الطرق. وإجمالا، تم مسح مساحة قدرها ٣٠ كيلومترا مربعا وتقرر أنها خالية من الألغام. وهذا ما مكّن البعثة من إعادة ثلاث قطع من الأرض إلى مدنيين لاستخدامها، كان يُشتبه في وجود ألغام فيها. وعلاوة على ذلك، دمرت البعثة أكثر من ٢٠٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة و ٤ ألغام مضادة للأفراد. وبالإضافة إلى القيام

بعمليات لإزالة الألغام لأغراض إنسانية في منطقة البعثة، فإن البعثة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم المأذون به لإزالة الألغام إلى لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت وحدات إزالة الألغام التابعة للبعثة دراسات استقصائية لتقييم أخطار الألغام في القرى في القطاع الغربي والقطاع الأوسط، بغية دعم مختلف الوكالات المنهمكة في توطين المشردين داخليا في مواطنهم الأصلية.

٢٤ - كما قدمت البعثة تنقيفا بشأن أخطار الألغام إلى المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام في القطاعين الغربي والأوسط، مع التركيز على المجتمعات المحلية التي عاد ساكنوها مؤخرا من مخيمات المشردين داخليا. وقدمت البعثة التنقيف بشأن أخطار الألغام لما مجموعه ١٠٤ ٤ من الأهالي.

سابعاً - حقوق الإنسان

٢٥ - ما برحت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ترصد الحوادث المتصلة بالصراع عبر الحدود. وتشمل هذه الحوادث عمليات الاختطاف وحالات المفقودين من البلدين. وتلقت البعثة تقارير توحى بازدياد عدد هذه الحوادث، التي يتعلق بعضها بأفراد قصر. وقد عُزي هذا، جزئياً، إلى حملة التجنيد التي قامت بها الحكومة الإريترية.

٢٦ - وفي آب/أغسطس، قامت البعثة بزيارة مخيم اللاجئين في شيميلبا في شمال إثيوبيا لتقييم حالة ما يقرب من ٤٠٠ ١١ لاجئ إريترى. وتُبلغ اللجنة أنه بسبب الازدياد في تدفق اللاجئين الوافدين كل شهر، فقد قررت السلطات الإثيوبية توسيع طاقة المخيم كي يؤوي حوالي ١٥ ٠٠٠ شخص. وما برحت حالات الزواج المبكر، والعنف الأسري، وارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تشكل النواحي الرئيسية المثيرة للقلق في المخيم. ومعظم اللاجئين ينتظرون توطينهم في بلدان ثالثة.

٢٧ - ولا تزال حالة المشردين الإريترين الذين استقروا مؤخراً في المنطقة الأمنية المؤقتة محفوفة بالمخاطر. فمنذ تقرير الأخير، تم توطين حوالي ٩ ٠٠٠ من المشردين داخليا في القطاع الأوسط، و ٣ ٠٠٠ شخص في القطاع الغربي في مواطنهم الأصلية. ويعيش هؤلاء حالياً في ظروف صعبة بسبب عدم توفر منافع كالمياه النظيفة والمرافق الصحية والمدارس. وبالإضافة إلى هذا، تمت إعادة ٢٣٢ شخصاً من أصل إثيوبي و ٥٢ شخصاً من أصل إريترى، بمن فيهم قصر، طوعاً إلى بلديهما تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتواصل البعثة إجراء مقابلات بانتظام مع هؤلاء اللاجئين. وأود أن أكرر ندائي الذي وجهته في وقت

سابق لكلا الطرفين لضمان بقاء الإعادة إلى الأوطان اختيارية وتنفيذها بطريقة سليمة كريمة. كما أوجّه ندائي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين.

٢٨ - وكما ذكرت التقارير سابقا، انتهت البعثة من تقييم الاحتياجات الكلية من أنشطة التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في إثيوبيا. ويسرني أن أقر بأن السلطات الإثيوبية قد رحبت بهذا التقرير ووافقت على أن تحدد، بالاشتراك مع البعثة، مجالات الأولوية الرئيسية في المستقبل بالنسبة لمشاريع بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان التي ستركز على التوفيق بين القوانين الإثيوبية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ والتزامات الدول بتقديم التقارير؛ وتعزيز برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وبرامج التدريب في المجال ذاته التي تقدم إلى موظفي إنفاذ القانون بوجه عام. وبالإضافة إلى هذا، تواصل البعثة الاضطلاع بأنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان من أجل موظفي السجون وطلاب القانون ومنظمات المجتمع المدني المحلية في منطقة العملية.

ثامنا - الإعلام

٢٩ - استمرت أنشطة الإعلام التي تضطلع بها البعثة عن طريق عقد جلسات إحاطة للصحفيين كل أسبوعين، وبث برامج إذاعية أسبوعية، ومجلة إخبارية شهرية، ومن خلال مراكز التوعية الثلاثة التابعة لها والموجودة في أديس أبابا وآديغيرات وميكيلي في إثيوبيا. كما استمر بث البرامج من إذاعة إريتريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، تتواصل المناقشات المتعلقة بالقيام ببث مماثل للبرامج الإذاعية من الإذاعة الرسمية في إثيوبيا.

٣٠ - وأدت مراكز التوعية دورا هاما جدا في نشر منشورات البعثة وغيرها من مواد الأمم المتحدة. وهذه المراكز مستمرة في إنشاء منافذ جديدة للتوزيع في مختلف المدارس والمكتبات العامة ومراكز المجتمعات المحلية. وعززت هذا المراكز، من خلال برامجها للتوعية، التعاون مع المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية في إثيوبيا. فعربة الفيديو المتنقلة وهي إضافة حديثة العهد لوسائل الإعلام المختلفة للبعثة، كان لها أثر إيجابي كبير في تسهيل نشر المعلومات عن ولاية البعثة وأنشطتها بين سكان المناطق الحدودية الواقعة شمال المنطقة الأمنية المؤقتة.

تاسعا - التطورات في المجال الإنساني

٣١ - إثر الزيارة التي قام بها في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى إريتريا كيبيل مانيه بونديفيك، مبعوث الخاص للشؤون الإنسانية في القرن الأفريقي، ومن أجل مواجهة القحط الذي أصاب

المنطقة، وجّه الشركاء في المجال الإنساني في إريتريا نداء يطلبون فيه مبلغ ١٨ مليون دولار عن طريق النداء الإقليمي من أجل القرن الأفريقي. واستخدمت الأموال المخصصة من الصندوق المركزي الدائر للطوارئ البالغة ٥,٨ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات الماسة للمتأثرين بالجفاف في مجالات الصحة والتغذية وكذلك المياه والمرافق الصحية. وتمشيا مع استراتيجية الاعتماد على الذات الصادرة عن حكومة إريتريا، لم يُوجه أي نداء طلبا للغذاء. وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٦ من خلال النظام الوطني لمراقبة التغذية إلى ارتفاع مستويات نقص التغذية في جميع مناطق إريتريا تقريبا.

٣٢ - وفي محاولة لتوطين حوالي ٤٠.٠٠٠ مشرد داخليا يعيشون في مخيمات، شرعت الحكومة الإريترية في إعادة ٩.٠٠٠ شخص في منطقة ديوب و ١١.٠٠٠ شخص في منطقة غاش بركة. ومنذ نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦، عاد حاليا الأشخاص الذين كانوا يعيشون في مخيمات لمدة ثماني سنوات، إلى قراهم الأصلية في المنطقة الأمنية المؤقتة. وتعد حالة الأشخاص الذين أعيدوا إلى أوطانهم مؤخرا حالة حرجة، نظرا لعدم توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية وتدمير البنية الأساسية والمرافق الأخرى من جراء الحرب التي دامت سنوات.

٣٣ - وفي إثيوبيا، وفي أعقاب هطول الأمطار المتواصلة الشديدة بشكل غير عادي، وبخاصة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أُبلغ عن حدوث سيول دافقة وفيضانات هائلة في الأهمار من جميع أصقاع البلد، باستثناء منطقة هراري ومنطقة بينشانغول - غوموز. وعلى نطاق البلد، مات أكثر من ٦٠٠ شخص في حين تأثر ما يزيد عن ٣٥٠.٠٠٠ شخص آخر بالفيضان مباشرة، كما تشرد أكثر من ١٣٦.٠٠٠ شخص. وقد أصدرت الحكومة، بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، نداء عاجلا في ٢٥ آب/أغسطس تطلب فيه مبلغ ٢٧ مليون دولار من أجل المساعدة الطارئة في أعقاب الفيضان.

٣٤ - وقد انتشر مرض الإسهال المائي الحاد فأودى بحياة ١٢٣ شخصا وأصاب ١٦.٠٠٠ شخص آخر في البلد منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويوجد حاليا ٤٤ مركزا للمعالجة الحالات تقوم بخدمة السكان المصابين. ومع ذلك، ورغم الجهود التعاونية، فلم تحقق محاولات احتواء المرض نجاحا، فالمرض مستمر في الانتشار بمعدل مفرغ. وتؤكد وقوع حالات أخرى في العاصمة أديس أبابا، وجنوبا حتى منطقة غوجي. ووجهت الحكومة الإثيوبية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، نداء تطلب فيه مبلغ ١,٥ مليون دولار للتأهب على نطاق البلد، في حين أصدرت سلطات أرووميا الإقليمية طلبا منفصلا تطلب فيه مبلغ ٩ ملايين دولار لاحتواء تفشي المرض وتلبية الاحتياجات في المنطقة.

عاشرا - الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٥ - واصلت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تقديم التدريب الأولي لجميع الموظفين العسكريين والمدنيين الوافدين، كما واصلت عقد جلسات توعية خاصة من أجل أفراد الوحدات الجدد وذلك لتشجيع عملية تغيير السلوك الجماعي. وتضطلع الوحدة ببرامج لتوعية المجتمعات المحلية بالتعاون مع مكتب الإعلام في البعثة عن طريق برنامجه الإذاعي الأسبوعي وعن طريق التدريب في المجتمعات المحلية الذي يقدمه أفراد الوحدات المدربين في الميدان. كما أن خدمات إسداء المشورة والاختبار الطوعية متوفرة باطراد في عيادات البعثة من الدرجة الأولى وفي مكتب الوحدة.

حادي عشر - السلوك والانضباط

٣٦ - إن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا هي الآن بصدد تعيين موظف متفرغ للسلوك والانضباط. وإلى أن يتم هذا التعيين، يتولى مكتب ممثلي الخاص بالنيابة تنسيق الأنشطة المتصلة بالسلوك والانضباط في البعثة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وإثر الإحالة إلى البعثة من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أُجري تحقيق في حالة غش زُعم أنها وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أرسلت نتائج التحقيق إلى إدارة عمليات حفظ السلام مع التوصية بالإجراء الذي يُتبع. ويسرنى أن يكون في وسعي الإبلاغ عن أنه لم تظهر حالات جديدة تتعلق بسوء السلوك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثاني عشر - الجوانب المالية

٣٧ - مدد مجلس الأمن بقراره ١٦٨١ (٢٠٠٦)، ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وأذن بإعادة تشكيل عنصرها العسكري.

٣٨ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٢/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من أجل الحساب الخاص للبعثة مبلغ ٨٠٠ ٢٣٧ ١٨٢ دولار (إجمالي) للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كما قسمت فيما بين الدول كاشتراكات مقررة مبلغ ٤٥٠ ٥٥٩ ٤٥ دولارا للفترة من ١ تموز/يوليه حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقررت الجمعية العامة أيضا أن تقسم كاشتراكات مقررة مبلغ ٤٥٠ ٥٥٩ ٤٥ دولارا للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وذلك رهنا بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

٣٩ - وبقصد تبيان التعديلات في هيكل القوة التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٦٨١ (٢٠٠٦)، أعتزم تقديم ميزانية منقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ كي تنظر فيها الجمعية العامة وتقرها في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والستين.

٤٠ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٣ مليون دولار وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١,٤ بليون دولار.

ثالث عشر - ملاحظات

٤١ - بعد انقضاء أربع سنوات على القرار الذي اتخذته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا في سنة ٢٠٠٢، لا يزال يساورني قلق عميق إزاء الجمود في عملية السلام الإثيوبية الإريترية. وهذا وضع لا يمكن استمراره، وإذا ما سُمح له بالتفاقم فإنه قد يفضي عن قصد أو عن غير قصد إلى نتائج ذات آثار كارثية للبلدين، بل وللمنطقة بأسرها أيضا. وعلى الرغم من أن إثيوبيا وإريتريا كليهما توأصلا تأكيد التزامهما مجددا بوقف إطلاق النار وعملية السلام، فإن بعض جوانب خطاهما العلني وتصرفاتهما السياسية تناقض نص وروح اتفاق وقف أعمال القتال. وفي الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا مضنية لإنهاء حالة الجمود والشروع في ترسيم الحدود، فيلزم أن يربأ الطرفان بنفسيهما عن القيام بأية أعمال استفزازية، بما في ذلك استخدام أساليب الدعاية العدائية والهجمات العلنية المتبادلة. ومما يؤسف له، أن أعمال الإرادة السياسية للطرفين في التوصل إلى حل نهائي للمسائل وتنفيذ قرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا لا يزال أمرا متعذرا التحقيق.

٤٢ - وكما سبق أن بينت في عدة مناسبات في الماضي، يساورني القلق إزاء عدم امتثال إثيوبيا لما تنص عليه الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، التي تطالب إثيوبيا، في جملة أمور، بأن تقبل تماما ودون مزيد من التأخير القرار النهائي والملزم الصادر عن لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وأن تتخذ فورا خطوات محددة لتمكين اللجنة، دون أي شروط مسبقة، من ترسيم الحدود بالكامل وعلى وجه السرعة. ويمثل التقييد الكامل بالقرار، الذي يستند إلى أحكام اتفاق الجزائر، مفتاح إنهاء حالة الجمود الحالية في عملية السلام والمضي قدما في عملية الترسيم.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، يساورني قلق إزاء رفض إريتريا مواصلة تعاونها مع لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وحضور اجتماعات اللجنة المعقودة في حزيران/يونيه وآب/أغسطس

٢٠٠٦. ولا يمكن تجاوز المآزق الحالي دون التعاون مع لجنة الحدود، والقيام بالاتصالات وتوفير الإرادة السياسية وإجراء حوار. وفي نهاية المطاف، تقع على عاتق الطرفين نفسيهما المسؤولية الأساسية عن تنفيذ اتفاق الجزائر، وينبغي لهما أن يدركا أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس أمرا مقبولا أو قابلا للاستدامة. ويساورني قلق أيضا إزاء عدم قيام إريتريا برفع الحظر المفروض حاليا على تحليق الطائرات المروحية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في مجالها الجوي، بالإضافة إلى القيود الشديدة الأخرى التي فرضتها على حرية حركة الأفراد التابعين للبعثة. ووفقا للمشار إليه أعلاه، فإن هذه القيود تلحق ضررا شديدا بالقدرات الرصدية للبعثة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، كما تناقض أحكام اتفاق وقف أعمال القتال. وتترتب على عدم قيام إريتريا بإلغاء قرار طرد موظفين تابعين للبعثة من جنسيات منتقاة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، آثار ضارة على عمليات البعثة، كما أن هذا الأمر يشكل انتهاكا صريحا وغير مقبول لمبدأ أساسي جدا من مبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأدعو حكومة إريتريا إلى إلغاء كافة القيود التي فرضتها على البعثة، امتثالا لأحكام الفقرة ١ من القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥).

٤٤ - ومن المسائل التي تدعو إلى القلق بوجه خاص اعتقال واحتجاز موظف دولي تابع للبعثة وطرد خمسة من موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة، واستمرار اعتقال الأجهزة الأمنية الإريترية واحتجازها لموظفين معينين محليا تابعين للبعثة. ويتعين على حكومة إريتريا إطلاق سراح جميع الموظفين المحتجزين دونما تأخير والسماح للبعثة بممارسة أنشطتها المعتادة.

٤٥ - ومن شأن اجتماعات لجنة الحدود والمبادرة الدبلوماسية الحالية التي بادرت بها الولايات المتحدة، والتي تحظى بدعم فعلي من مجلس الأمن، أن تتيح للطرفين فرصة فريدة لإنهاء حالة الجمود والمضي قدما بعملية السلام. وفي هذا الصدد، أدعو إثيوبيا وإريتريا إلى أن تجددا التزامهما بعملية السلام والتعاون مع لجنة الحدود، امتثالا لأحكام الفقرتين ٤ و ٥ من القرار ١٦٨١ (٢٠٠٦). وأود أيضا أن أحيي الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى التي استثمرت جهودها في البحث عن حل لحالة الجمود. ولا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين إنجازه، لكي يتسنى إكمال عملية السلام وإقامة علاقات سلمية وتعاونية بين الطرفين. ولا يزال الوضع في القرن الأفريقي يتسم بالتوتر السياسي والهشاشة. ويساهم الصراع المتواصل في الصومال والأزمة الدائرة في دارفور التي لم يتم التوصل إلى حل لها في عدم الاستقرار الذي يؤثر على المنطقة. ومع أخذ الحقائق المذكورة أعلاه في الحسبان، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمدة ستة أشهر، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٤٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص بالنيابة عزوز النيفر، والموظفي البعثة المدنيين والعسكريين لما يبدونه من التزام وجد دائمين. وأود أيضا أن أوجه شكري إلى جميع الجهات الشريكة للبعثة، بما فيها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إثيوبيا وإريتريا والوكالات الإنسانية الأخرى وفرادى الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية الأخرى على الدعم الذي تواصل تقديمه لما تقوم به البعثة من عمل. وأود أيضا أن أحيي بوجه خاص البلدان المساهمة بقوات على ما تقدمه من دعم لهذه العملية العسيرة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا
المساهمات العسكرية حتى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	الموظفون	المجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٤			٤	
الأردن	٧	٨٢٩	١٢	٨٤٨	
إسبانيا	٣		١	٤	
ألمانيا	٢			٢	
أوروغواي	٥	٣٣	٣	٤١	
أوكرانيا	٧			٧	
جمهورية إيران الإسلامية	٣			٣	
باراغواي	٤			٤	
بلغاريا	٥			٥	
بنغلاديش	٧		٧	١٤	
البوسنة والهرسك	٩			٩	
بولندا	٦			٦	
بيرو	٣			٣	
تونس	٤		٤	٨	
الجزائر	٨			٨	
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧		٣	١٠	
جنوب أفريقيا	٤			٤	
الدانمرك	٤			٤	
رومانيا	٨			٨	
زامبيا	١٠		٤	١٤	
السويد	٥			٥	
سويسرا	٤			٤	
الصين	٦			٦	

عناصر الدعم الوطنية	المجموع	الموظفون	القوات	المراقبون العسكريون	البلد
					غامبيا
	١٥	٣		١٢	غانا
	٣			٣	غواتيمالا
	١	١			فرنسا
	٧			٧	فنلندا
	٧			٧	كرواتيا
	١٨٨	٦	١٧٣	٩	كينيا
	١٠	٣		٧	ماليزيا
	٥	٢		٣	ناميبيا
	٤			٤	النرويج
	٣	١		٢	النمسا
	٥			٥	نيبال
	٦	٢		٤	نيجيريا
	٩٩٤	١٥	٩٧١	٨	الهند
	٧			٧	الولايات المتحدة الأمريكية
	٣			٣	اليونان
	٢ ٢٨١	٦٧	٢ ٠٠٦	٢٠٨	

لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا: التقرير الحادي والعشرون عن عمل اللجنة

١ - كان آخر التقارير التي قدمتها اللجنة هو تقريرها العشرين، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وكان من المفترض أن يغطي التقرير التالي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. غير أن رئيس اللجنة وجّه في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦ رسالة تفصيلية إلى الأمين العام تحدد ما كان عليه الوضع حينذاك، ومن ثم بطلت الحاجة إلى إعداد تقرير آخر يغطي الفترة حتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. ويغطي لذلك التقرير الحالي الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٢ - وقامت اللجنة، في اجتماعها مع الطرفين المعقود في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، بدعوة الطرفين إلى أن يعقدا اجتماعا آخر في لاهاي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكان الهدف المتوخى من ذلك هو النظر في التغييرات الإجرائية التي اقترحتها اللجنة في الاجتماع الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠٠٦، وفحص وبحث مدى التقدم الذي أحرزه الطرفان في اتخاذ الخطوات الضرورية لتمكين اللجنة من استئناف أنشطتها الميدانية وفقا للجدول الزمني الذي قدمته اللجنة إلى الطرفين. وبموجب رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، رفضت إريتريا حضور الاجتماع لأن إثيوبيا، من وجهة نظر إريتريا، لم توافق بعد على قرار الترسيم دون شروط. ومن ثم لم تر اللجنة بديلا عمليا سوى إلغاء الاجتماع الذي كان مقررا عقده في حزيران/يونيه مع الطرفين.

٣ - وعبرت إريتريا عن موقفها كذلك في رسالة وجهها الرئيس إيساياس إلى رئيس اللجنة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ذكر فيها:

”... أود أن أعلمكم أننا لم نكن على استعداد للدخول في مثل هذه الإجراءات العقيمة أو مواصلة التقييد بالتزاماتنا، حتى يتحقق احترام الاتفاقات وسيادة القانون ويتم السعي إلى تنفيذ الحكم النهائي والمُلزم من خلال عملية شفافة لا تشوبها العوائق والمكائد“.

٤ - وعقدت اللجنة اجتماعا داخليا في ١٥ حزيران/يونيه لمناقشة الخطوات التالية، وقررت، اعتقادا منها أنه قد يكون من المفيد إعادة فتح المكتبين الميدانيين في أسمرة وأديس أبابا، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ودعت الطرفين إلى اجتماع تحدد له موعد

جديد في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وطلبت منهما إرسال ردودهما بحلول ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٥ - وفي أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٦، بعثت اللجنة نائب أمينها إلى أديس أبابا وموظفي المكتب الميداني الذين تم تعيينهم لغرض إعادة افتتاح المكتبين الميدانيين في عاصمتي البلدين. وعلى الرغم من بذل محاولات متكررة، لم يتمكن الفريق التابع للجنة من إجراء اتصال مباشر مع المسؤولين الإثيوبيين المعنيين. ورفضت إريتريا منح تأشيرات دخول لأعضاء الفريق، وبدت غير راغبة في أن تعامل تأشيرة الدخول التي سبق إصدارها من سفارتها في العاصمة واشنطن لنائب الأمين العام، باعتبارها تأشيرة صالحة.

٦ - وعلى الرغم من عدم تعاون الطرفين، تمكنت اللجنة في ٧ آب/أغسطس، بمساعدة البعثة، من إعادة فتح مكتبها الميداني في أديس أبابا واستقر موظفوها في ذلك المكتب للوقت الحالي. ولكن اللجنة لم تتمكن من إحراز مزيد من التقدم في افتتاح مكتبها الميداني من جديد في أسمرة.

٧ - وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بعث الرئيس الإريتري، إيساياس، برسالة أخرى إلى رئيس اللجنة ذكر فيها ما يلي:

”تتمثل المسائل الجوهرية والأساسية التي يتعين تسويتها قبل معالجة أية جوانب أخرى للعملية فيما يلي:

١ - إن الحكومة الإثيوبية لم تقبل حتى الآن الحكم النهائي والملزم وفقا لاتفاق الجزائر. ولا يوجد مغزى قانوني أو فائدة إجرائية أو عملية يرجى تحقيقها ما لم تُحل هذه المسألة الأساسية. ومن ثم يتعين التأكد من قبول إثيوبيا للقرار بشكل علني وقاطع.

٢ - ويجب أن يجري وضع التفاصيل والطرائق المتعلقة بالترسيم وتوجيهات ترسيم الحدود في بيئة تتسم بما يلي: ١’ عدم وجود تدخل سياسي؛ ٢’ عدم وجود آليات غير قانونية ومسببة للتعقيدات؛ و ٣’ عدم وجود ثغرات تسمح بالتلاعب.

”وفي ضوء ذلك، أود أن أؤكد لكم أنه ما لم يتم ضمان هذه القواعد الأساسية، وإلى أن يتم ذلك، ليس ثمة التزام قانوني أو أخلاقي يدعوننا إلى مراعاة أو قبول إجراءات وترتيبات تنال من قانونية و”نزاهة“ الاتفاقات، أو أن نُلزم أنفسنا،

من خلال التخويف والضغط، بالدخول في جولة أخرى من الاجتماعات التي لا طائل من ورائها“.

٨ - ولم تتلق اللجنة أية ردود أخرى من الطرفين. وقد باءت بالفشل محاولات المسجل للحصول على رد بحلول ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أو بعد ذلك.

٩ - واجتمعت اللجنة خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، دون مشاركة الطرفين، لاستعراض الوضع، وللنظر في أفضل الوسائل التي يمكن أن تدفع بعملها قدما. وحددت اللجنة موعدا لاجتماع داخلي آخر في تشرين الثاني/نوفمبر لفحص ما سيكون عليه الوضع عندئذ، ولتبحث، على وجه الخصوص، أفضل السبل التي يمكن للجنة أن تمضي بها قدما في عملية ترسيم الحدود في ظل الظروف السائدة.

١٠ - وفيما يخص تمويل الطرفين لعمل اللجنة، تظل هناك مبالغ متأخرة في ذمة إثيوبيا على الرغم من تأكيدها في رسالة موجهة إلى اللجنة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بأن اللجنة ستتسلم ”قرىبا“ المبالغ المطلوبة.

سير إليهو لاوترباخت

رئيس لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦